

الاستثمارات الصينية في السودان (١٩٨٩ - ٢٠١١)

Chinese investment in Sudan (1989- 2011)

Taghreed Thanoon Younis
University of Mosul - College
of Education for Human
Sciences
Dr. Thakir Mohyialdeen
Abdullah
University of Mosul - College
of Arts

تغريد ذنون يونس
جامعة الموصل - كلية التربية للعلوم
الانسانية
أ.د. ذاكر محيي الدين عبدالله
جامعة الموصل - كلية الآداب

thaker.m.a@uomosul.edu.iq

taghreedthanoon@uomosul.edu.iq

تاريخ القبول

٢٠٢١/١١/٤

تاريخ الاستلام

٢٠٢١/٩/١٤

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات - الصينية - السودان - مجلس الامن

Keywords: Investments - Chinese - Sudan - Security Council

الملخص

ان الحضور الافريقي في الصين ليس بالجديد ، فهناك تاريخ طويل من التواصل بين الصين وافريقيا يعود الى اكثر من الف سنة ، وتعمق اكثر بعد الحرب العالمية الثانية وقيام جمهورية الصين الشعبية في عهد ماوتسي تونغ ، ففي سياق المد الثوري وصراع الصين الشعبية مع الغرب ، وسعيها للحصول على التأييد الدولي للحصول على العضوية الدائمة لمجلس الامن، بدلا من الصين الوطنية (تايبوان)، ما دفعها لتعزيز نفوذها في القارة الأفريقية للحصول على دعم الدول الافريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعرفت علاقة الصين بالقارة السمراء منعطفا آخر بعد سياسة الانفتاح عام ١٩٧٨، اذ تم تغليب منطق المصالح على الايديولوجية، فمع بداية صعود الاقتصاد الصيني تزايدت اهمية افريقيا كمصدر للمواد الاولية، ومصدر للطاقة للاقتصاد الصيني، وسوق لتصريف السلع ورؤوس الاموال الصينية، ونتيجة لذلك اصبحت العلاقات الصينية الافريقية اكثر اتساعاً وعمقاً، اذ تعددت قطاعات التعاون بين البلدين في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والتجارية، لذلك وصفت هذه العلاقة بأنها شراكة استراتيجية.

Abstract

The African presence in China is not new , there is a long history of communication between China and Africa dates back to more than a thousand years , and deepen more after the second and the World War , the People 's Republic of China in the era of Mao Tse - tung , in the context of the revolutionary tide and the struggle of China with the West , and in search of International support for the accession of the People's Republic of China to the Security Council and its access to permanent membership instead of national China (Taiwan) , China has worked to strengthen its influence in Africa to obtain the support of African countries in the General Assembly of the United Nations , and China's relationship with the brown continent has known another turning point after the policy of openness in 1978, as it has been giving priority to the logic of interests over ideology , With the beginning of the rise of the Chinese economy has increased the importance of Africa as a source of materials and primary energy source of the Chinese economy , and the market for the disposal of goods and rouse money Chinese , and as a result has become a Sino - African relations , more extensive and deeper , as numerous cooperation between the two sectors in All economic, cultural and commercial fields , so this relationship was described as a strategic partnership .

قبل الحديث عن الاستثمارات الصينية في السودان، لابد من تسليط الضوء على الاسباب التي جعلت السودان تقبل المساعدات الصينية وكذلك الاستثمارات ومنها:

أولاً: أزمة الاقتصاد السوداني والحاجة الى المساعدات والاستثمارات الصينية:

نتيجة لما مر به السودان من حروب اهلية واقتتال داخلي وعدم الاستقرار السياسي، افرزت تلك الاوضاع ازمة اقتصادية حادة، لذا وجد في الصين باعدها قوة اقتصادية كبرى ذات مكانة تجارية واستثمارية وتكنولوجية يمكن أن يوظفها السودان، من أجل الحصول على الدعم الاقتصادي والمساعدات والاستثمارات الصينية، كل ذلك من أجل رفد الاقتصاد السوداني وتذليل ازمته الاقتصادية الخانقة، والتي تتمثل كالتالي:

١- الاخفاق التنموي الاقتصادي والمتمثل في التعاون الطبقي والحرمان الاقتصادي لبعض فئات المجتمع، وهيمنة قوى المال والاعمال على النمو الاقتصادي كافة، ومراكز سلطة اتخاذ القرار، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع الثروات كلها اثرت بصورة مباشرة في انماط الانتاج والاستهلاك خلقت ازمة تنمية كبيرة لدى المواطنين (١).

وظهر خلل التوزيع الاقتصادي من مصدرين: اولهما: النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، وهنا تبرز أهمية التنمية الاقتصادية، وثانيهما: تمثل في عدم العدالة في توزيع الثروة والموارد القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته، نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى (٢).

٢- ارتفاع في معدلات التضخم والذي اسهم في انخفاض القوة الشرائية ومزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، فضلاً عن الفساد الذي أدى الى سوء في التخطيط والتنفيذ وادارة الموارد والاعتماد على النفط (٣).

٣- مع ان الحكومة طبقت اجراءات تقشفية قاسية، ورفعت الدعم بشكل تدريجي عن المحروقات، لتدارك العجز في الموازنة، الا ان الاقتصاد السوداني لم يستجب لبرامج الاصلاح، مما سبب ارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن مواجهة الاقتصاد

(١) محمد السمهوري، أزمة التقشف، الدوافع الاقتصادية وراء الاحتجاجات في السودان، المركز الاقليمي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٢.

(٢) ابراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥٤.

تحديات كبيرة تتشمل باتساع الفارق بين العملة المحلية والنقد الاجنبي وتراجع النمو بشكل غير مسبق^(١).

٤- ان مما زاد في تعقيد الاوضاع الاقتصادية في السودان، استمرار الصراعات المسلحة في الجنوب، والذي نتج عنه تدمير كبير في البنية التحتية لحقل النفط الرئيس لشمال السودان.

٥- عانى الاقتصاد السوداني من نقص شديد من النقد الاجنبي، وهذا ترتب عليه العديد من الاثار السلبية التي تمثلت في عدم قدرة السودان على سداد قيمة وارداتها من السلع الاساسية ومن المواد الوسيطة، والى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والى تراجع كبير في قيمة الجنيه السوداني، والى زيادة العجز في الموازنة الحكومية، والى تراجع معدلات الاداء الاقتصادي بشكل عام^(٢).

٦- تعاظم معدلات الفقر، اذ اشارت الاحصائيات الرسمية الى وجود مليوني عائلة فقيرة في السودان، بينهم (٣٠٠) الف عائلة معدمة لا تستطيع الحصول على الطعام والشراب، اذ خصصت وزارة الرعاية الاجتماعية مكافأة شهرية للعائلات الفقيرة تبلغ (١٠٠) جنية من جملة (٤٥٠) مليون جنية مخصصة للدعم الاجتماعي، الا ان خبراء اقتصاديون يقولون ان المنح الشهرية لا تلبى الاحتياجات الاساسية لتلك العائلات، نسبة لاتساع نطاق الفقر وارتفاع اسعار السلع بنسب كبيرة.

٨- ظهور الاحتكار والسوق السوداء والتحكم في سعر الدولار بعد احتكار العملة، وهي اسس واعمدة للاقتصاد السوداني في ظل ظروفه المضطربة، فاثرت على المشاريع الاساسية، ولاسيما مشروع الجزيرة، والميناء، والسكك الحديدية، والكهرباء، ومصانع السكر، والخطوط الجوية السودانية، مع تشريد الكفاءات الوطنية في كافة المجالات، وابعادها عن مواقع عملها^(٣).

ولهذه الاسباب وغيرها توجهت حكومة السودان نحو الصين، لتخفيف حدة ازمته الاقتصادية عبر الحصول على دعمها الاقتصادي الكبير.

(١) محمد الفاضل، السودان: الازمة الاقتصادية، صحبة الشرق الاوسط، ٤ تشرين الأول/ اكتوبر، ٢٠١٢، ص ٣.

(٢) جعفر كرار حيدر، العلاقات الصينية السودانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٦٥.

(٣) محمد خير الزبير، تشوهات في اقتصاد السودان، صحيفة صوت السودان، ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣، ص ٤. مقال متاح على الرابط التالي: sudaneseonline.com.

ثانياً: الاستثمارات الصينية في السودان

تعد جمهورية الصين الشريك الأول للسودان في المشروعات التنموية، وتمكن البلدان من تحقيق انجازات كبيرة من أجل المصالح المشتركة، وتطوير البنى الأساسية في السودان، كما ساهمت الصين في انعاش الاقتصاد السوداني عبر الاستثمارات الصينية التي شهدتها السودان، وهذا التعاون الاقتصادي بين الجانبين عزز عملية التواصل وتبادل الزيارات، التي تعد الركيزة الأساسية في خلق علاقات استراتيجية قوية بين البلدين.

قدمت الصين تمويلاً للمشروعات ذات البعد الاجتماعي من القروض بدون فوائد، فضلاً عن تطوير التعاون في جانب الطاقة والنفط والدخول في حقول جديدة، وتطلعت حكومة السودان بأن تواصل علاقاتها مع الصين، دعماً للتعاون في مجال الطاقة النووية، والكهربائية، والمجالات الأخرى، كالزراعة والنقل، والتعاون في المناطق الحرة، وصناعة الاسمنت، والزجاج عبر الاستفادة من التجارب الصينية في هذا المجال^(١).

وبعد عام ١٩٨٩ بدأ الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، وتطورت العلاقات بين البلدين، وانفتحت افاق التعاون على المصالح المشتركة بين البلدين ، تم التوقيع على اتفاقيات في مختلف المجالات منها: اتفاقية مع وزارة الصحة عام ١٩٩٤، وكذلك مع وزارة الكهرباء عام ١٩٩٥، وتوقيع اتفاقيات أخرى مع وزارة المالية للعمل في النفط ، والتنقيب عن الذهب، وعقد اتفاقيات أيضاً مع وزارة الطاقة، وكذلك مع بنك السودان والجامعات السودانية^(٢).

وقامت الصين بتنفيذ الكثير من الاعمال الانشائية في السودان عن طريق العطاءات، وذلك كعطاء الاعمال المدنية لسد مروي في حدود (٦٥٠) مليون دولار، وعطاء تنفيذ مياه الري لمشاريع اعادة التوطين المتعلقة بتعويضات مشروع سد مروي بقيمة (٢٢٥) مليون دولار، وتنفيذ خطوط النقل الكهربائي للسد بقيمة (٤٠٠) مليون دولار، والاعمال الهيدروميكانيكية للخزان بقيمة (٦٢) مليون دولار^(٣).

(١) أحمد حسن عمر، "الصين الشريك الأول للسودان"، وكالة السودان للانباء، صحيفة

الشعب اليومية اونلاين، ٢٠١٧، ، على الرابط التالي: www.arabic.people.com.cn ..

(٢) سيد أنور محمد، دور الصين في السياسة الدولية تجاه الشرق الاوسط للفترة من ١٩٨٨ - ٢٠١١، اطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، ٢٠١٤، ص ٦٠.

(٣) رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية - السودانية نموذجاً (٢٠٠٠-٢٠١٠)، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠١٦، ص ١٩٧.

ومن الملاحظ أن اتجاهات الاستثمارات الصينية بدأت التركيز على القطاع النفطي، إذ خطي قطاع النفط في السودان ما نسبته (٥٠%)، فالاستثمارات المشتركة تمت بعقد مجموعة من الاتفاقيات للمشروعات المشتركة في القطاعين العام والخاص، وتم تنفيذ بعض هذه المشاريع، والبعض الآخر لا زال قيد التنفيذ، وأهم هذه المشاريع: مصنع الأدوية بين الامدادات الطبية، وشركة شنغهاي للأدوية، وتوقيع اتفاقية للتقيب عن الذهب بالشمالية والنيل الأزرق، بين الشركة الصينية للتعددين والهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية، أما في مجال المقاولات، مثل كبري(جسر) النيل الابيض من أهم المشاريع وبرزها، والذي قامت بتنفيذه شركة جيلين الصينية، كذلك تم التوقيع على اتفاقية انشاء مشروع طريق نيالا - الفاشر، بين المؤسسة العامة للطرق والكباري وشركة "شيبان" Sheban الصينية^(١).

كما دخلت الصين في المجالات الاستثمارية، وحتى الصغيرة منها شركة السياحة، المستشفيات الخاصة، المطاعم على الطريقة الصينية، والملابس الجاهزة، المستوردة التي تصل حجمها الى ٩٥% في بعض المتاجر، والتي يقبل عليها السودانيون لجودتها وانخفاض ثمنها، وفي شركات البناء والتشييد، والعمالة في كافة القطاعات الحرفية والفنية^(٢).

وقامت الحكومة السودانية بإنشاء وزارة للاستثمار عام ٢٠٠٢، وذلك لزيادة اهتمام الدولة بعملية الاستثمار واعطائها دفعة قوية لخدمة اغراض الاستثمار المتعددة، والمتمثلة في خلق مناخ استثماري، وتطوير اساليب الترويج على احدث الطرق المتبعة عالمياً، وقامت هذه الوزارة بمجهودات كبيرة في مجال اعداد البيئة الصالحة للاستثمار، وسهلت الاجراءات، ووجدتها في نافذة واحدة، وحكمت كل ذلك بقوانين ولوائح ساعدت كثيراً في حماية وحفظ حقوق المستثمرين، وكل تلك الاجراءات أدت الى زيادة حجم الاستثمارات الصينية في السودان، إذ أعلن السفير السوداني في الصين محمد ميرغني بأن حجم الاستثمارات الصينية في مجال النفط فقط بلغت ٦ مليار دولار امريكي، يشمل ذلك استخراج النفط، وخطوط نقل النفط والتكرير، والصناعات البتروكيمياويات، في حين تشير احصائيات اخرى الى أن اجمالي الاستثمار الصيني في السودان بلغ ١٨ مليار دولار^(٣).

(١) عبدة مختار موسي، دار فور من ازمة دولة الى صراع القوى العظيمة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥.

(٢) رحاب عبدالله، الرئيس هو جينتاو في الخرطوم غداً، صحيفة الصحافة السودانية، الخرطوم، العدد ٤٨٩٧، ١ شباط/ فبراير/ ٢٠٠٧.

(٣) يونس الغايس، الصين واجندتها الخفية تجاه السودان، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، ٢٠٠٨، ص ١١.

وتعد الصين المستثمر الاول في السودان بلا منازع، وهذا الاستثمار أدى الى زيادة إيرادات الحكومة السودانية الى ما يزيد عن ٢٢ مليار دولار سنوياً، وأن الميزان التجاري ظل لصالح السودان لأن ما يستورده السودان من الصين، لا يتجاوز المليون دولار سنوياً، الا أن الاستثمار في النفط ظل هو المميز لطبيعة الاستثمارات الصينية في السودان دون غيرها، لأن ٤% فقط من الاستثمارات الأجنبية، بما فيها الاستثمارات الصينية ذهبت الى مجالات الزراعة والصناعة والتعدين وهذه نسبة صغيرة^(١).

ومن المشاريع التي قامت بتنفيذها الحكومة الصين في السودان، هو مشروع الحوسبة الفائقة في السودان، اذ شرعت في تنفيذ مشروع الحوسبة الفائقة، الذي يعد أكبر الموارد الموجهة نحو البحوث والتطوير في افريقيا، بتكلفة تبلغ ٧ ملايين ونصف المليون دولار، وقامت بتنفيذه الشركة الصينية الحكومية (اسور)، وأشار المهندس دونق نائب مدير الشركة الصينية في تصريحات صحفية عقب لقاء مع كل من الدكتور عيسى بشري وزير العلوم والاتصالات، و المهندس هاني محمد محمود وزير الاتصالات والتكنولوجيا، والدكتور اسامة ريس المدير العام لمدينة افريقيا التكنولوجية على هامش أعمال مؤتمر الاتحاد الافريقي الرابع لوزراء الاتصالات وتقانة المعلومات الافارقة بالخرطوم، أشار الى أن هذا المشروع الذي نفذته الحكومة الصينية يعد الاول من نوعه بقارة افريقيا في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير مشروعات تقنية المعلومات والبحوث وتدريب وتأهيل الكوادر في كل من الصين والسودان^(٢).

وفي ٢٤ كانون الثاني تم التوقيع بسفارة جمهورية السودان بالصين، وبحضور وزير المالية والاقتصاد الوطني، ورئيس اتحاد اصحاب العمل السوداني، ورئيس الغرفة التجارية السودانية، وجمعية رجال الاعمال السودانيين، على اتفاقية بين كلية كمبيوترمان ممثلة في رئيس مجلس ادارتها الدكتور ابو بكر مصطفى وشركة فاوندر الصينية للقيام ببناء خط تجميع في السودان لأجهزة الكمبيوتر، وقد وصل وفد الشركة الصينية الى السودان لهذا الخصوص، كما تم التوقيع على اتفاقية أخرى بين مجموعة لشركات النفيري، وشركة صينية لبناء مصنع اسمنت بالسودان^(٣).

(١) جهاد عمر الخطيب، الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في افريقيا، مجلة قراءات سياسية، لسنة ١٤، العدد ٣٧، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٥٢ .

(٢) يحيى اليحياوي، الصين في افريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، ٢٠١٥، ص ٣ .

(٣) موقع وزارة الاستثمار في جمهورية السودان على الرابط التالي: www.sudaninvest.org

وصاحب هذا النشاط التجاري نشاط وحراك سياسي بزيارة المسؤولين وعقد لقاءات دورية في وزارة الخارجية في البلدين ثم زيارة الرؤساء، اذ زار الرئيس السوداني السابق عمر البشير (١) الصين أكثر من مرة، وكانت زيارة هوجينتا ورئيس الصين للسودان في ٢٣ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧ على الرغم من سعي الادارة الامريكية لمنع هذه الزيارة (٢).

لقد وجد السودان في الصين ما حرّمته منه الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، اذ وفرت له المال والخبرة الفنية لتنفيذ المشاريع الحيوية والتنمية والاستراتيجية، ووجد التكنولوجيا لتنمية القدرات والاستفادة من تجارب الصين في مجال الاصلاح الاقتصادي، وكانت الصين سندا للسودان في المحافل الدولية، وفي مواجهة العقوبات، كما وجدت الصين في السودان مخزوناً كبيراً للنفط وتربة خصبة لاستثمار فوائض اموالها الناتجة من نموها المضطرد (٣).

ومن قاعدة المصالح المشتركة، انطلقت العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين في عهد حكومة الانقاذ دون النظر للاختلافات السياسية والايديولوجية، ففي الصين نظام شيوعي بينما نظام الخرطوم اسلامي، وازدهرت العلاقات بين الطرفين الى درجة عالية وافاق بعيدة لم تكن متوقعة بالسرعة التي تمت بها، والاستعداد التام للتعاون في شتى المجالات من غير تحفظ، او تدخل طرف في شؤون الطرف الآخر، مثل سبباً اساسياً في معدلات تطور العلاقة

(١) عمر حسن البشير: ولد عمر حسن أحمد البشير في قرية صغيرة تقع في ريفي شندي اسمها "حوش ود بانقا" في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٤، وكان ترتيبه الثاني بين إخوته السبعة، أكمل عمر البشير الدراسة الثانوية عام ١٩٦٢، دخل الكلية الحربية ليتخرج منها ملازماً عام ١٩٦٦ ضمن الدفعة ١٨، وحصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية بكلية القادة والأركان عام ١٩٨١، ثم ماجستير العلوم العسكرية من ماليزيا عام ١٩٨٣، اشترك في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وعمل في الإمارات العربية المتحدة، عمل بالقيادة الغربية من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٦٩، ثم القوات المحمولة جواً من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٧، إلى أن عين قائداً للواء الثامن مشاة مستقل خلال المدة من ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، اقبل عن الحكم بانتفاضة شعبية ودعم من القوات المسلحة السودانية في عام ٢٠١١ للمزيد ينظر: عصام عبدالفتاح، البشير رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع، كنز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٣٧.

(٢) السفير محمد ميرغني صالح في الصين في حوار له على الموقع:

www.chinatoday.com

(٣) سيف اليزل بابكر، الصين تكشف استثماراتها في السودان، صحيفة الشرق الاوسط، العدد

١٤٥٢٥، السنة ٢٠١٨، على الرابط التالي: www.aawsat.com

الاقتصادية، بني هذا التطور على سيع قواعد تمثل في المنح، وفي الاعفاء من ديون سابقة، وفي تمويل قروض مختلفة، وفي مقاولات لتنفيذ مشاريع محولة من حكومة السودان، وفي التبادل التجاري وفي الاستثمارات المشتركة، وكذلك في التصنيع الحربي^(١).

وفيما يتعلق بالإعفاء من الديون، ففي عام ٢٠٠١ وافقت الصين على اعفاء ما يساوي ٦٦٤ مليون دولار امريكي من القروض السابقة، وفي عام ٢٠٠٧ اعفاء بقيمة ٨٠ مليون دولار امريكي بنسبة ٦٢% من اجمالي القروض في مشاريع البنى التحتية ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، اذ وقعت الصين اتفاقية قرض بدون فوائد بنحو ١٠٠ مليون يوان صيني لمشاريع معامل الجماعات، ومعدات طبية، وبناء قاعدة مؤتمرات، وصياغة قاعة الصداقة، واقامة مبنى لوزارة الخارجية السودانية، ومعدات للري، وفي عام ٢٠٠١ وقعت وزارة التعاون الدولي السودانية قرض بدون فوائد في حدود ٣٠ مليون يوان صيني، وفي عام ٢٠٠٧ قرض للطرق والجسور والكهرباء بقيمة ٧٩ مليون دولار امريكي^(٢).

وهناك قروض تفضيلية أخذت نصيبها من ثروة التعاون الاقتصادي السوداني الصيني أهمها ما يلي:

- ١- اتفاقية التقيب عن النفط والذهب عام ١٩٩٥ بقيمة ١٥٠ مليون يوان صيني.
- ٢- اتفاقية توطين القمح بالشمالية عام ١٩٩٦ بقيمة ٣٠ مليون يوان صيني.
- ٣- قرض مشروع اسماك البحر الأحمر عام ١٩٩٧ ب ١٠٠ مليون دولار امريكي
- ٤- اتفاقية مع وزارة التعاون الدولي عام ٢٠٠١ لإنشاء الخط الكهربائي الدائري في ولاية الخرطوم بقيمة اثني عشر مليون دولار.
- ٥- بروتوكول عسكري لصناعة الاسلحة والذخيرة بجميع أنواعها، بالإضافة الى الدورات التدريبية.

أما النوع الثالث من القروض الصينية، القروض التجارية، وهي قروض تتعدد بتعدد أهداف الوزارات والولايات المختلفة، ومعظم هذه القروض لم تقم بها الحكومة الاتحادية، اذ فتح الباب لكل جهة، بعد أن افتتح السودان لأول مرة مركزاً تجارياً في بكين، وهذه القروض بلغت

(١) صلاح، الصين تنفذ مشروع الحوسبة الفائقة في السودان، صحيفة الانتباه، الخرطوم، ٦ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

(٢) استثمار الصين في السودان يثير تساؤلات، تقرير اقتصادي على موقع الجزيرة على

عام ٢٠٠٦ نحو ٩٣٥ مليون دولار امريكي^(١)، الا ان الملاحظ أن حجم التبادل التجاري بين الصين والسودان قفز بعد عام ٢٠٠٠ عندما دخل النفط ضمن سلع الصادات السودانية الى الصين، اذ بلغ حجم التبادل التجاري ٧٩٧ مليون دولار، وكان الميزان التجاري في صالح السودان^(٢).

فضلاً عن هذه القروض هناك القروض التجارية قدمتها الصين للسودان ومنها :

- ١- تنفيذ عن طريق شركات صينية لصالح الحكومة والقطاع الخاص، ومدة سداد القرض بين ١٠-٤ سنوات حسب تكلفة التمويل السائدة في السوق وبفترة تتراوح من سنة الى ٥ سنوات.
- ٢- رسوم تأمين تصل الى ٥% من قيمة القرض ويؤمن لدى شركة القروض الصينية.
- ٣- تسديد الجهة المتلقية للقرض مقدماً تبلغ ما بين ١٠-١٥% من قيمة القرض^(٣).
- ٤- تقدم حكومة السودان ضمانات للحصول على هذه القروض تتمثل في ضمان بنك السودان وضمان النفط.

وفي عام ٢٠٠٧ بلغت السحوبات على قرض جمهورية الصين الشعبية بقيمة ٢٢،٢ مليون دولار استخدمت في مشروع كهرياء بحري الحرارية، وكهرياء العاصمة القومية، ومشاريع أخرى، وقد قدمت الصين للسودان حتى نهاية عام ٢٠٠٨ قروضاً تجارية في حدود ١٦٧٩،١ مليون دولار امريكي لمشروعات تشمل النفط والكهرياء ومعدات المياه والري^(٤).

وفي عام ٢٠٠٨ ارتفع حجم التبادل التجاري، وبلغ العشر مليار دولار بما يعادل ١٢ ضعفاً مقارنة بعام ٢٠٠٠، أو ٤٢ ضعفاً منذ عام ١٩٨٩، واستمر الميزان التجاري لصالح

(١) خالد حسين محمد، الصين: القطب الدولي الجديد، سلسلة كرامات السوداني، الخرطوم، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نيسان/ ابريل ٢٠٠٧، ص ٢٦؛ جعفر كرار احمد، العلاقات السودانية الصينية، مركز دراسات الشرق الاوسط افريقيا، ١٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٨، ص ٤.

(٢) محمد محمد أحمد الحسن، العلاقات السودانية الصينية في عهد الانقاذ ١٩٨٩ - ١٩٩٦، الخرطوم، الاكاديمية العسكرية العليا، د.ت، ص ٤١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أمانة حسن الطيب حسين، اثر سياسة السودان الخارجية في التنمية الاقتصادية: السودان الخارجية بدول شرق وجنوب شرق اسيا (١٩٩٠-٢٠٠٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، نيسان/ ابريل ٢٠٠٧، ص ١٢٩.

السوداني الى عام ٢٠١١، اذ انفصل الجنوب وذهبت الدولة الجديدة بـ ٨٠% من انتاج النفط في السودان الموحد^(١).

ثالثاً: التجارة بين الصين والسودان:

أن العلاقات الصينية السودانية تطورت بصورة سلسلة اثناء عقود الستينات والسبعينات والثمانينات، وحدثت طفرة كبرى في العلاقات التجارية والاقتصادية انعكست في قيام الصين بتنفيذ العديد من المشاريع، والمنشآت الهامة بالسودان، مثل مصنع الصداقة للغزل والنسيج بالحصاحيص، كبري حنتوب بمدني، طريق مدني القصارف وغيرها من مشروعات البنى التحتية، كما تم التوقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين كبروتوكول التبادل التجاري عام ١٩٦٢، واتفاق التعاون الصحي عام ١٩٧١، واتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٨٧، تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والسودان بصورة طبيعية منذ عام ١٩٩٠، اذ قدمت الصين عدداً من المساعدات الاقتصادية للسودان^(٢).

وارتفع حجم التبادل التجاري الصيني السوداني بشكل ثابت، اذ بلغ اجمالي قيمته أكثر من ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٨، بدأ التعاون على اساس المنفعة المتبادلة بين البلدين، كذلك التنقيب عن المعادن والانشاء والطرق والجسور والنسيج والغزل والطب والعلاج والتعليم، كما ان هيكل الواردات من الصين يشمل سلع استهلاكية ومنتجات ووسطية بينما هيكل الصادرات خمس سلع رئيسة للقطن، الصمغ الغزلي، السمسم، الجلود، فضلاً عن النفط^(٣).

رابعاً: استثمار الصين في المجال الزراعي السوداني:

لعبت الزراعة دوراً مهماً في اقتصاد السودان، ومع ذلك فأنها عانت من الاختناقات والمشاكل التي اثرت سلباً على ادائها مثل: عدم تطوير البنية التحتية في الطرق والنقل، اذ يتعذر نقل المنتجات الزراعية من مناطق انتاجها الى اسواق تلك المنتجات، وفرض الضرائب الباهظة والمتعددة، وعدم تطبيق التكنولوجيا المتقدمة والتطوير في سلالات محسنة من المحاصيل، ورفع كفاءة الري، وعدم تطبيق البحوث العلمية، مما اسهمت في تدني الانتاجية لهذا القطاع، على الرغم من ان الانتاج الزراعي بالسودان شكل نسبة نمو وصلت الى ١٣% في المدة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦، وكان ذلك نتيجة للتوسع في المساحات المزروعة،

(١) كريس الدن، الصين في افريقيا شريك أم منافس، ترجمة عثمان جبالي المتلوثي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٩، ص ٦٠-٦١ .

(٢) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والاربعون، ٢٠٠٦، ص ١٥٣ .

(٣) صليحة محمدي، السياسة الصينية تجاه افريقيا، توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ١١ جويليه، ٢٠١٧، ص ١٢٦ .

وليس نتيجة لتحسين الانتاجية، ولذلك كانت الحاجة ضرورية لدخول المجال الزراعي في السودان ضمن الاستثمارات الصينية^(١).

اذ انتقلت العلاقات الاقتصادية السودانية الصينية الى مرحلة الشراكة الاقتصادية بين البلدين بفضل تنوع الصين لاستثماراتها للبلاد من النفط الى الزراعة والمعادن، وخاصة التعدين في الذهب الى جانب مشاريع التنمية الاقتصادية بالبلاد كالسدود والكهرباء والمياه والطرق وسكة الحديد، ولا بد من الاشارة الى الدوافع التي جعلت الصين تستثمر في مجال الزراعة في السودان، وكانت الصين ترغب في الدخول للمجال الزراعي في السودان، عبر تبادل الخبرات والدخول في شراكات مع القطاع الخاص في السودان، وتدريب الكوادر^(٢)، وتعد الصين النهضة الزراعية من اوليات السياسة الخارجية، ومن المميزات التي وجدتها الصين في مجال الاستثمار الزراعي بالسودان:

١- امكانيات السودان الضخمة للتنمية الزراعية: وتشمل:

أ- الاراضي الواسعة والخصبة^(٣).

ب- المياه المتوفرة.

ت- الجو المناسب.

ث- اهتمام الحكومة السودانية بتشجيع الصين للدخول في هذا المجال.

٢- تأمين الغذاء الصيني:

تستطيع الاستثمارات الصينية في مجال الزراعة تأمين الغذاء الصيني لأكثر من ١,٣ مليار نسمة عبر حركة الصادر من المحاصيل الزراعية المتنوعة الى الصين.

٣- التكنولوجيا الصينية الرخيصة:

الصين لديها تكنولوجيا جديدة ومتقدمة ورخيصة حققت ارتفاعاً في انتاج المحاصيل بصورة عالية في مختلف أنواع المحاصيل ومنها القمح والارز^(٤).

وقامت الصين بتحريك الملف الزراعي في السودان عن طريق تنفيذ الاتفاقيات، وذلك عبر زيارة الرئيس الصيني للسودان، اذ وقع وزير الزراعة مع السفير الصيني اتفاقاً على انشاء المركز الصيني لنقل التقنيات والارشاد بالسودان بمنطقة الفاو، وبتمويل صيني يبلغ ٤,٥

(١) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والاربعون، ٢٠٠٨، ص ١٦، ١٣.

(٢) التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والسودان مقال متاح على الرابط التالي:

<http://arabic.china.china.org.cn>

(٣) تقرير السودان، القيم الاساسي للأمن الانساني، المصدر السابق، ص ١٦.

(٤) المصدر نفسه.

مليون دولار، ويكتمل تنفيذه اثناء ١٨ شهرا من تاريخ التوقيع، على أن تقوم الصين بتنفيذ المركز وتشغيله لمدة ٣ سنوات، وتؤول بعد ذلك ادارته وتشغيله للسودانيين بعد تدريبهم، وكذلك الكوادر الزراعية من الدول الافريقية ، ومن جانب آخر المشاركة في ندوة افاق الاستثمار الزراعي الصيني في السودان، بمبادرة من الاتحاد العام للصحفيين السودانيين، ونظمت بود مدني حاضرة ولاية الجزيرة بالتعاون مع حكومة ولاية الجزيرة وسفارة الصين بالسودان، هدفت الندوة على تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، ومن بينها التعلم من الخبرات الصينية وامكانياتها في تأمين الغذاء^(٣).

وقعت الصين مذكرة تفاهم مع ولاية الجزيرة في نقل التقانة والتكنولوجيا الحديثة، وفتح مراكز تجارية للترويج والتسويق للمنتجات القطنية الصينية بالولاية، وتطوير التعاون في مجال البحث العلمي، تخصص الولاية ٥٠٠٠ فدان لإقامة مركز لزيادة البذور، والاستفادة من الخبرات الصينية في الزراعة، والاستزراع السمكي والتعاون في التصنيع الزراعي، وتبادل الخبرات بين الطرفين بالتركيز على المزارعين في الصين والتعاون في مجال المياه واستصلاح الاراضي، وتلبية احتياجات الصين من المحاصيل الغذائية، أما الجانب الصيني فتقوم بتوفير التمويل وتسويق المحاصيل الى جانب التأكيد على تعزيز التعاون بين البلدين^(١).

ونتيجة لذلك، يعد دخول الصين في الاستثمار الزراعي في السودان بعد النفط، تحولا ايجابيا ينبغي تشجيعه من قبل البلدين لتحقيق أهداف مشتركة، وهي نقل الخبرات الصينية بالسودان وتدريب الكوادر، وتأمين احتياجات الصين الغذائية، ومن ثم فإن هناك فرص حقيقية متوفرة للصين للاستثمار الزراعي بالسودان، وبخاصة في ولاية الجزيرة التي تتميز بالأراضي الزراعية الصالحة، والمياه المتنوعة والمياه الجوفية، وري انسيابي والبنيات الاساسية^(٢).

وبذلك بلغت مجموع الاستثمارات الصينية في مجال الزراعة في السودان منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٩ بلغت ٥٩٨٢٠٠٥ دولار امريكي، وبلغت عام ٢٠٠٧ ٤،٣٥٨٠٧١٨ دولار امريكي، أما في عام ٢٠٠٨ فبلغت ٩،٨٥،٨٠٠ دولار امريكي. ومن اهم الاستثمارات التي نفذتها الصين في السودان فهي:

- ١- مشروع روي للدواجن اللحم والبياض.
- ٢- مزرعة تكست للدواجن.
- ٣- مزرعة ان شينق.

(١) - عوض الجاز، الاستثمارات الصينية تتدفق على الزراعة السودانية، صحيفة العرب، السنة ٣٩، العدد ١٠٤١٤، ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٦، ص ١١.

(٢) صلاح محمد ابراهيم، التحديات والممهدات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد ٣، شباط/ مارس ٢٠١٤، ص ٥

٤- انشاء المركز الصيني الزراعي بالفاو بحيث تقوم الصين بتنفيذ المركز وتشغيله لفترة ٣ سنوات تتولى بعدها تشغيل وإدارة المركز للسودان ،فضلا عن قيام المركز بتدريب السودانين والكوادر الزراعية^(١).

خامساً: الاستثمارات الصينية في مجال الطرق والجسور بالسودان:

أن تنفيذ الشركات الصينية أعمال الإنشاءات والمقاولات عبر تنفيذ الأعمال المدنية للمشاريع الإنشائية المختلفة يمثل نقلة نوعية في تطور العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين، إذ قامت الصين بإنشاء عدد كبير من المشاريع الإنشائية كالطرق والجسور والسدود والمستشفيات^(٢).

أ- ومن الطرق التي نفذتها الصين في السودان:

- ١- طريق مدني القصارف ١٩٧٠.
- ٢- طريق الرنك ملكال ٢٠٠٨.
- ٣- طريق النهود أم كدادة ٢٠٠٨.
- ٤- طريق زالنجي الجنيبة ٢٠٠٨.
- ٥- طريقة الدبيبات ابوز يد الفولة ٢٠٠٨.
- ٦- طريق نيالا الفاشر.
- ٧- طريق النهود الابيض.

ب- الاستثمارات الصينية في مجال الجسور بالسودان:

نفذت الشركات الصينية العديد من الجسور بالسودان منها:

- ١- جسر خنتوب ١٩٧٠.
 - ٢- جسر سنجة ١٩٨٨.
 - ٣- جسر النيل الابيض ١٩٩٥.
 - ٤- جسر الدويم ٢٠٠٤.
 - ٥- جسر رفاعة الحصا ٢٠٠٤.
 - ٦- جسر سنار ٢٠٠٨.
- 3- الاستثمارات الصينية في مجال السدود بالسودان:

(١) مجلة المصارف، تصدر عن اتحاد المصارف السودانية، الخرطوم، شباط/ مارس ٢٠٠٨، ص ١٨.

(٢) الصين تمهد لاستثمار زراعي واسع في السودان، موقع الجزيرة متاح على الرابط التالي:

www.aljazeera.net بتاريخ ٢٧ ايار/ مايو ٢٠٠٨

قامت الشركات الصينية بتشييد ثلاث سدود مهمة وهي:

١- سد مروى: يقع سد مروى في شمال السودان على مجرى نهر النيل ويعد من أكبر السدود في أفريقيا بعد السد العالي في مصر وهو إضافة جديدة للصدافة السودانية، ويعتبر من أهم المشاريع المنفذة عن طريق الاستثمار الصيني، إذ أولت الحكومتان الصينية والسودانية اهتماماً بالغاً بهذا السد حتى وصفه بعض المهندسين الصينيين بمشروع (المضايق الثلاثة) على نهر النيل، وذلك تشبيهاً بسد (سانشا) في الصين، إذ وصفه هاو هونغ شه المستشار الاقتصادي والتجاري بالسفارة الصينية لدى السودان بقوله (إن سد مروى هام يتعلق باقتصاد السودان، وسيحدث تغييراً جوهرياً للتنمية السودانية) ^(١)، واسهم سد مروى بتوليد الطاقة الكهربائية بقوة ١٢٥٠ ميكاواط، وعمل على استقرار ري المشاريع الزراعية في الولاية الشمالية، وحماية أراضيها من خطر فيضان النيل، وصناعة سمكية تتركز على بحيرة السد والتي بلغ طولها ١٧٦ كيلو متر، وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين بمنطقة السد ^(٢).

٢- المشاريع المصاحبة لسد مروى: تم تنفيذ المشاريع المصاحبة لمشروع سد مروى ومنها:

- كوبري (جسر) الصداقة (مروى - كريمة) إذ يشكل دعامة للاقتصاد السوداني، والذي اسهم في انسياب حركة الانتاج في الولاية الشمالية، وعد من أهم المشاريع المصاحبة والتحضيرية لسد مروى، إذ اسهم في نقل الاليات للعمل بالسد، الى كونه جسراً يربط بين الضفتين، كما ربط بين مدينتي كريمة ومروى، وسمي بهذا الاسم رمزاً للصداقة بين البلدين، وتم تمويل الجسر من الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) في السودان، ويعد أول جسر على نهر النيل الرئيسي بعد جسر شمبات بالخرطوم بحري.

٣- تعليية سد الروصيرص

أ- انشاء سد الروصيرص: وهو سد يقع على النيل الأزرق يربط بين مدينتي الروصيرص والدمازين بولاية النيل الأزرق، بني عام ١٩٥٢ لتخزين المياه الفائضة في النيل الأزرق لاستخدامها في الري، وفي عام ٢٠٠٨ وقعت الحكومة السودان وشركة سينوهايدرو الصينية على القيام بالأعمال الهندسية في تنفيذ تعليية السد، لأنها تشكل أهمية كبيرة تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة النيل الأزرق على وجه الخصوص، وفي السودان بشكل عام، ولتوفير مخزون اضافي من المياه، وبلغت قيمة هذه الاعمال نحو ٣٩٦

(١) "الاستثمارات الصينية تتدفق على الزراعة السودانية"، موقع العرب متاح على الرابط

التالي: www.alarab.co.uk، الثلاثاء ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

(٢) تعميقاً للشراكة" الصين تتوجه للاستثمار بقطاع الزراعة في السودان"، مقال متاح على

الرابط التالي: www.noonpost.com بتاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

مليون دولار، واستغرقت مدة التنفيذ ٤٣ شهراً (من ايار/مايو عام ٢٠٠٩ الى كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣) ^(١).

١- سد أعالي عطبرة وستيت

ويتكون سد اعالي عطبرة وستيت من سدين بطول ١٥ كلم وبحيرة بسعة تخزينية تبلغ ٢،٧ ميكاواط، وقامت بتنفيذه ثلاث شركات صينية وهي (C.W.E، CWHC،CCMD)، اذ شكلت كونسورتيوم، عد هو الاعلى من نوعه في العالم في مجال الطاقة الكهرومائية ^(٢).

- سد كجبار:

من المشروعات المقترحة والتي تنفذها الشركات الصينية، وهي محطة كهرومائية مقترحة على نهر النيل في السودان، اذ يولد السد ٣٠٠ ميكاواط عند تنفيذه، وهي تكفي لأمداد ٢٠٢،٠٠٠ منزل بالطاقة الكهرومائية، اقترح بناءه بالولاية الشمالية عند الشلال الثالث بمنطقة كجبار، وهي احدى المناطق الواقعة في اقليم المحس على بعد ١١ كلم الشمالية_ دنقلا، ويكون ارتفاع السد ٢٣ متر وعرضه ٤٠ متر عند منسوب ٢٢١ م، والكلفة الاجمالية له ٧٠٥ مليون دولار ^(٣).

٢- الاستثمار الصيني في مجال الكهرباء بالسودان:

من الشركات الصينية المستثمرة في السودان في الكهرباء، هي شركة (HPE) التي جعلت البلاد تستفيد من الكهرباء عبر نقلها الى مختلف المدن السودانية عن طريق ابراج الضغط الكهربائي العالي، كما دخلت الشركة في شراكة مع السودان في افتتاح المصنع السوداني الصيني للمعدات، والذي مكن بيع الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء الى العداد مباشرة، وبذلك اسهم في تقليل قيمة استيراد العدادات ^(٤).

(١) مقال متاح www.marefa.org

(٢) سلمى الفاتح، صحيفة اخر لحظة، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠.

(3) www.marefa.org

(٤) دفع توطين العاملين، سياسة توظيف واضحة الاهتمام بالتدريب والتشجيع شبكة الصين على الرابط التالي: Arabrc.CHINA.ORG.CN، آب/ اغسطس/ ٢٠١٠.

سادساً: العمالة الصينية بالسودان:

أن وجود عدد كبير من الشركات الصينية العاملة في السودان لابد أن يقترن معه اعداد متزايدة من العمال والفييين، اذ تواجد في السودان ٨٢٩٩ عامل صيني استطاع ٧١٢ عاملا منهم من أن يجددوا اقامتهم في السودان، ما يعني أن نحو ٧٥١٨ صيني يقيمون بشكل غير شرعي عبر المدة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٠^(١).

وهناك دراسة اجريت عام ٢٠٠٤، اشارت الى أن العمالة الاجنبية بلغت ٥٥٦٠٢ عاملاً منهم ٣٤٦٠٢ من العمالة الاسيوية مقارنة بـ ٢٩٤٧٠ في عام ٢٠٠٣، أي بزيادة ٥١٣٢، ويمثل العمال القادمون من الصين ما نسبته ٦٩% من العمالة الاسيوية المسجلة، هذا يعني أنه بقدوم عام ٢٠٠٤ بلغ عدد العمالة الصينية ٢٣٨٧٥، أو ثلاثة اضعاف ما كان عليه العدد المسجل في المدة من عام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠^(٢).

وبلغت جملة العمالة الصينية في السودان نحو ٣٤٦٠٢، بنسبة ٦٩% من جملة العمالة الاسيوية أكبر شريك تجاري في افريقيا ، اذ كانت العمالة الصينية في الثمانينات تقوم بتدريب السودانيين الذين يستخلفونهم، كما اندمجت عمالة التسعينات في المجتمع السوداني وتصاهرت وامتلكت عقارات خاصة ، ويعني ذلك أن عدد العمال الصينيين يتصاعد باستمرار مع تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ويعمل الصينيون في مجال النفط وتوليد الطاقة والطرق والجسور والتشييد والزراعة... الخ، ويستغرق التسجيل ثلاثة ايام بعد وصول العامل الى السودان، كما أن لهم دورا كبيرا في تدريب العمالة السودانييين في مختلف التخصصات، اذ قامت المؤسسة الصينية الوطنية للنفط عام ٢٠٠٦ بنشاطات تقييم وتقدير للعاملين السودانييين المحليين في وحدات مشروعات السودان التابعة لسانويك مرة كل عامين، وانتهاءً بعام ٢٠٠٩ كافات المؤسسة ٢٠ عاملاً سودانياً بارزاً و ١١٢ عاملاً ممتازاً^(٣).

وبعد زيادة اعداد العاملين في العمالة الصينية في السودان، اصبحت الشركات الصينية اقل اعتماداً على العمالة السودانية ، بحيث كانوا يحضرون معهم من الصين جميع اصحاب المهارات المطلوبة، فمثلاً شارك في بناء سد مروي ٢٤٠٠ عامل صيني، فلم تعد لهذه الشركات اخلاقيات العمل لديهم اثناء مدة السبعينات من القرن الماضي حين كانوا حريصين

(١) علي عبدالله، الصين تغزو افريقيا، جريدة الوحدة السودانية، العدد ٤٠٠، ١١ شباط/ فبراير/ ٢٠٠٧.

(٢) علي عبدالله علي، العلاقات السودانية الصينية قبل وبعد النفط، ص ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

للغاية بتعليم نظرائهم السودانيين كيفية اصطياد السمك، إذ اختقت اخلاقيات المهنة في خضم التغيرات التي سادت الصين في نهايات القرن الماضي^(١).

(١) علي عبدالله علي، العلاقات السودانية الصينية قبل وبعد النفط ، ص ٣٤ .

الخاتمة

تبين من البحث اهمية الاستثمارات الصينية في السودان اثناء المدة موضوع البحث، كما تبين لنا اهميتها للصين ايضا، كما نتبين لنا ان هذه الاستثمارات وثقت العلاقات بين البلدين في كافة المجالات سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا.

وضح لنا في البحث، ان هذه الاستثمارات تناولت كافة المجالات ابتداءً من النفط، وانتهاءً بالبناء وتعبيد الطرق وغيرها حتى عدت الصين بمثابة الشركة العامة التي تقوم بكل شيء ، وتوضح لنا ايضاً ان هذه الاستثمارات وفرت للسودان ما كان يحتاجه من النقد الاجنبي او على الاقل نسبة كبيرة منه.

وكل ذلك انصبت في مصلحة البلدين اذ وفر السودان مصدرا مهما للمصادر الاولية ولاسيما النفط، ووفرت الصين نسبة كبيرة مما يحتاجه من مواد مصنعة ، وبأسعار مخفضة، ومناسبة لكلا الدولتين. فكان الاستثمار الصيني في السودان من المشاريع المهمة والتميزة في افريقيا.

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- ❖ ابراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢ م .
- ❖ أمّنة حسن الطيب حسين، اثر سياسة السودان الخارجية في التنمية الاقتصادية: علاقات السودان الخارجية بدول شرق وجنوب شرق اسيا (١٩٩٠-٢٠٠٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، نيسان/ ابريل ٢٠٠٧ .
- ❖ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والاربعون، ٢٠٠٨ .
- ❖ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والاربعون، ٢٠٠٦ .
- ❖ جعفر كرار احمد، العلاقات السودانية الصينية، مركز دراسات الشرق الاوسط افريقيا، ١٠ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٨ .
- ❖ جعفر كرار حيدر، العلاقات الصينية السودانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٩ .
- ❖ خالد حسين محمد، الصين: القطب الدولي الجديد، سلسلة كرامات السوداني، الخرطوم، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نيسان/ ابريل ٢٠٠٧ .
- ❖ رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية - السودانية نموذجاً (٢٠٠٠-٢٠١٠)، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠١٦ .
- ❖ سيد أنور محمد، دور الصين في السياسة الدولية تجاه الشرق الاوسط للفترة من ١٩٨٨ - ٢٠١١، اطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، ٢٠١٤ .
- ❖ عبدة مختار موسي، دار فور من ازمة دولة الى صراع القوى العظيمة، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩ .
- ❖ عصام عبدالفتاح، البشير رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع، كنز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩ .
- ❖ كريس الدن، الصين في افريقيا شريك أم منافس، ترجمة عثمان جبالي المتلوّثي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٩ .
- ❖ محمد السمهوري، أزمة النقشف، الدوافع الاقتصادية وراء الاحتجاجات في السودان، المركز الاقليمي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١ .

- ❖ محمد الفاضل، السودان: الازمة الاقتصادية، صحبة الشرق الاوسط، ٤ تشرين الأول/ اكتوبر، ٢٠١٢ .
- ❖ محمد محمد أحمد الحسن، العلاقات السودانية الصينية في عهد الانتقاذ ١٩٨٩ - ١٩٩٦، الخرطوم، الاكاديمية العسكرية العليا، د.ت .
- ❖ يحيى اليحياوي، الصين في افريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، ٢٠١٥ .
- ❖ يونس الغايس، الصين واجندتها الخفية تجاه السودان، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، ٢٠٠٨
- ثانياً: الدراسات والمقالات**
- ❖ أحمد حسن عمر، "الصين الشريك الأول للسودان"، وكالة السودان للأنباء، صحيفة الشعب اليومية اونلاين، ٢٠١٧، ، على الرابط التالي: www.arabic.people.com.cn ..
- ❖ استثمار الصين في السودان يثير تساؤلات"، تقرير اقتصادي على موقع الجزيرة على الرابط التالي: www.aljazeera.net
- ❖ الاستثمارات الصينية تندفق على الزراعة السودانية"، موقع العرب متاح على الرابط التالي: www.alarab.co.uk، الثلاثاء ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٦.
- ❖ التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والسودان"، مقال متاح على الرابط التالي: <http://arabic.china.china.org.cn>
- ❖ تعميقاً للشراكة" الصين تتوجه للاستثمار بقطاع الزراعة في السودان"، مقال متاح على الرابط التالي: www.noonpost.com بتاريخ ٤ تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٦.
- ❖ جهاد عمر الخطيب، "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في افريقيا"، مجلة قراءات سياسية، لسنة ١٤، العدد ٣٧، القاهرة، ٢٠١٨ .
- ❖ دفع توطين العاملين، سياسة توظيف واضحة الاهتمام بالتدريب والتشجيع"، شبكة الصين على الرابط التالي: Arabrc.CHINA.ORG.CN، آب/ اغسطس/ ٢٠١٠.
- ❖ رحاب عبدالله، "الرئيس هو جينتاو في الخرطوم غداً"، صحيفة الصحافة السودانية، الخرطوم، العدد ٤٨٩٧، ١ شباط/ فبراير/ ٢٠٠٧.
- ❖ السفير محمد ميرغني صالح في الصين في حوار له على الموقع الصين اليوم"، على الرابط التالي: www.chinatoday.com
- ❖ سيف اليزل بابكر، "الصين تكشف استثماراتها في السودان"، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٤٥٢٥، السنة ٢٠١٨، على الرابط التالي: www.aawsat.com.
- ❖ صحيفة آخر لحظة، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠.

- ❖ صحيفة الانتباه، الخرطوم، ٦ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٢.
- ❖ صلاح محمد ابراهيم، التحديات والممهدات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد ٣، شباط/ مارس ٢٠١٤ .
- ❖ صليحة محمدي، "السياسة الصينية تجاه افريقيا، توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ١١ جويليه، ٢٠١٧.
- ❖ الصين تمهد لاستثمار زراعي واسع في السودان"، موقع الجزيرة متاح على الرابط التالي: www.aljazeera.net بتاريخ ٢٧ ايار/ مايو ٢٠٠٨.
- ❖ علي عبدالله، الصين تغزو افريقيا، جريدة الوحدة السودانية، العدد ٤٠٠، ١١ شباط/ فبراير/ ٢٠٠٧.
- ❖ عوض الجاز، الاستثمارات الصينية تتدفق على الزراعة السودانية، صحيفة العرب، السنة ٣٩، العدد ١٠٤١٤، ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٦، ص ١١.
- ❖ مجلة المصارف، تصدر عن اتحاد المصارف السودانية، الخرطوم، شباط/ مارس ٢٠٠٨.
- ❖ محمد خير الزبير، " تشوهات في اقتصاد السودان"، صحيفة صوت السودان، ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣، ص ٤. مقال متاح على الرابط التالي: sudaneseonline.com.
- ❖ مقال متاح على موقع المعرفة على الرابط التالي: www.marefa.or.
- ❖ موقع وزارة الاستثمار في جمهورية السودان على الرابط التالي: www.sudaninvest.org